

كتاب

حاشية على شرح قاضي زاده لأشكال التأسيس للسمرقندي

مؤلف

أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب السمرقندي

Abu Al-Layth Nasr bin Mohammed bin  
Ibrahim bin Al-Khattab Al-Samarqandi

شرح

قاضي زاده

Qadi Zada

تحرير

أبو الفتح بن محمد بن سعيد الحسيني تاج السعدي

Abu Al-Fath bin Mohammed bin Said aAl-  
Husseini Taj Al-Saidi

BL MANUSCRIPT NUMBER: OR. 2437/5-6

TITLE: 5. SHARH ASHKĀL AL-TĀ'SĪS

6. HĀSHIYAH 'ALĀ SHARH ASHKĀL  
AL-TĀ'SĪS

AUTHOR: 5. QĀBĪZĀDAH, MŪSĀ IBN MUHAMMAD

6. AL-'IRĀQĪ, MUHAMMAD AL-HĀDĪ IBN  
ABĪ SA'ĪD (TĀJ AL-SACĪDĪ)

DATE: 18TH CENT

FOLIOS 27a - 51a  
6. 52a - 68b

NOTES: \_\_\_\_\_

BL CATALOGUING  
REFERENCE: OCACS 765/5

## COPYRIGHT

This microfiche is supplied by the British Library, Oriental and India Office Collections and is for private study or research only.

The material is subject to copyright and may not be reproduced without the written permission of:-

The British Library  
96 Euston Road  
London NW1 2DB  
United Kingdom

## الحقوق محفوظة

تقدم المكتبة البريطانية  
قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية  
هذا الميكروفيتش من أجل الفادة للدراسات الخاصة والأبحاث فقط.  
جميع الحقوق بما يخص هذه المادة محفوظة ويحظر استخراج  
نسخ عنها بدون موافقة المكتبة البريطانية خطيا.















بالتفصيل

مكتبة جامعة القاهرة  
مكتبة جامعة القاهرة



الهندسة المقدار اما مباديه في حدود هذه الامور والمقدار الفلكية وسائر  
 الخ بسبب الاشكال فظهر ان المقدمة هي ما يسبق تقدم علم الشروع في العلم فذا  
 لان ما يتوقف عليه العلم كذا قالوا وفي ان الاصول الموضوعات العلم ببرهان  
 عليها في علم آخر فيستوفى العلم كذا في البرهان بالضرورة ان لا يكون  
 ذكر العلم والالتزم ان يكون علميا فلم يخلط العلمين وهذا وان كان يد  
 في العناية لكن الاول ان يقال كما ذكره الشيخ المبادر اما اصولنا وهي  
 الحدود ونصدها في العلم من العلم بانها من العلم في حد ذاته  
 الاشياء بمعنى حدود موضوع العلم واجزاء الموضوع وجبرئانية واعراض الذاتية  
 كحدود الجسم والهيولى السبب والحرارة في الطبيعة وهذه الاشياء تنقسم الى قسمين  
 ما يكون التصديق بوجوده مقدما على العلم وهو الموضوع وما يذخر فيه و  
 لا ما يكون التصديق بوجوده انما يحصل في العلم وهو ما عداها كالاعراض  
 الذاتية فحدود العلم الاول حدودها هي المباديه وحدود العلم الثاني اذا صدر  
 بها كان حدودها هي الاجسام ويصير بعد التصديق بالوجود حدودا هي  
 المباديه فلو لم يكن التصديق بالوجود بالواجبة القبول وهي المبادر على  
 الاطلاق فلا يكون له منها سلة بالنسبة الى شئ في العلم وشئ في  
 متعارفة اليقين في غير مباديه وهي فضايا واجبة القبول بل واجبة السليم ليس  
 على ان شأنها ان يتبين في علم آخر في مبادر العلم المبني عليها وسائر العلم

العلم الآخر في اصول موضوعه ان كان السليم يستلزم في مباديه  
 في العلم كذا في اصول الموضوعات في حجة قاصد الفطن وطبيب الخط  
 ومطلوبات ان كان مع اشكال في شكله ان يبين في العلم فيمكن  
 ان يكون المقدمة الواحدة اصولا موضوعا عند شئ في مصادره  
 عند آخر وفي جميع الحدود والاصول الموضوعات في العلم الوضع فيسبح  
 ضاعف على سبيل حسن الفطن ارجح الفطن بالعلم كما صرح به الشيخ او  
 حسن الفطن في المقام بصدقها ظنا فوا في ما من الخزم كما يتصور في قول الاول  
 بسلم العلم على سبيل غلبة الفطن فوالحدود في الاصول والمصادرات انهم  
 من ظن كلام الشيخ ان الاصول والحدود الموضوعات هي التي يصدر بها  
 دون المصادرات لان الآلة خصها بالذكر والحقان حكم الثلاثة واحد هنا  
 فلما اتصل الاما ذرجه الله عليه في ورما يخصصا للصناعة ان كانت  
 علمه اعلم ان العلوم المتعارفة تنقسم الى علم يستلزم جميع العلوم كقولنا في  
 ان ثابت او متغير ولا خاص يستلزم بعضها كقولنا الاموال والديون مساوية  
 فانه يستلزم الرضا لا غير فالمراد من العلوم المتعارفة في فوائده العلوم  
 بحيث ان تخصصها العلم ان كانت في غير اذ التخصص يدور في التخصص قد  
 يكون بالجزئين جميعا كما قال في تخصصه الاول في المثالين بالهندسة المقدار  
 ايمانا كما او مبادر في هذا الاعتبار صار في القضية العامة خاصة  
 بالهندسة وصالحه لان تعدد في مبادرها وقد يكون بالموضوع وحده

لا يلزم العلم والشيء في حد ذاته















دوران السطح لخاصة من قطع المخروط والاسطوانة على التوالي فسطح  
 المخروط يقع المستدير وهو المسطح بالمخروط والاضواء وهو جسم محيطه سطح  
 مستدير يرتفع من دائرة على قاعدة منضاعة النقطة في جسم حيث اذا دبر  
 مستقيم واصرا بين دائرة ومحيطها ما السطح او نقول جسم محيطه دائرة  
 اي قاعدة سطح مستدير يرتفع من دائرة النقطة في جسم حيث  
 اذا اذرا كما ستعرف في تعريف السطح المستدير وقد يمكن ان يقال فيه ايضا ما  
 يحدث في نوعهم دوران مثل قائم الزاوية مثبت على ضلوعه فيكون جميع الجوانب  
 احزان عن سطح المخروط والاسطوانة المستديرين وقد يسمى بسوم آخرتها  
 الذي يكون وضعه ان يقال ان خطوطه فرض عليا بعضها لبعض ومنها الذي  
 اذا وضع على خط مستقيم كبق انقطاعا بغيره ويمكن ان يسمى ايضا بانه سطح ينقطع  
 اجزائه اجزائه بعضها على بعضها جميع الاوضاع وما عند المنهضة السطوح  
 ان امكن ان يقطع سطح مستوي بحيث يكون الفضل دائرة امام جميع الجهات  
 كسطح الكرة والارض وبعض كسطح الاسطوانة والمخروط المستديرين سطح  
 مستدير والاشجينة وقد عرف المستدير بما يختص به سطح الكروي كما قبله  
 ما يوجد في جهة نقطة بناء في الخطوط المستقيمة الخارجة منها البرهان  
 والجسم الناعم فله سطح انيق بالجسم كسطح المسطح والمسطح ولما التزم  
 رصا له يخصص الموق بالنعلم خصصا في التعريف بالمقدار لا قراج

النقطة ما

لا يخرج السطح والياء عند رعايته مناسبتهم انما السطح والادفلا مانع في الموق  
 والموق من النعم فلو طول وعرض وكفا يمكن ان يفرض فيه خط ثالث  
 مضافه لا وليي بلا ميل الى احد الجانبين كما هو لا نقطتين ان الامتداد  
 الثاني اذا قطع الاول يكون مجرد ذكر سطح كما اذا قطع خطا خطا هكذا  
 ولما هو خطان متقاطعان وكذا الحال في الجسم فان خطا اذا قطع خطين  
 في جهة النعم لا يكون مجرد ذكر جسم وانما هو ثلثه لخطوط متقاطعة بدلا  
 بد من ان يشار الى قطع الامتدادات العرضية للخطوط في السطح والامتدادات  
 النعمية للاولين في الجسم لكونها في السطح بالذات في امتدادها في جهة  
 يحسب الوضع من حيث الازدواج وضع في الحلقة المقترنة لها طرق باعتبار الامتداد  
 بن ولا في الامتداد الاخر في كل واحد من المرات في قولهم بالذات ههنا  
 هو كقولهم الوسط في العروض لوق الاستلزام فلا ينافي في قولهم في الجسم الناعم  
 السطح لا لذاته بل لمتعلقه لانه يبرر الوسط انما هو بخلاف الاستلزام الصورة  
 الجسم بالجو الناعم فانه لذاته فله ان السطح هو والنهاية من المضاف للمزج  
 فلهذا فقولهم ان السطح نهايته الجسم خطأ بل هو الذي به ينتهي الجسم  
 فلذلك قالوا لا ينتج الجسم ينتهي به سطحه ولم يفرقها لانه البسط وورد بان المضاف  
 المشهور في بعض النسخ كالمعولة فلهذا في الجواب اذا الاضافة تفرض كما معولة  
 فاذا اخذت مع تلك الاضافة كانت مضافا مشهورا بحسب لا على تلك المعولة فقط

+

السطح المستدير هو الذي يرتفع من دائرة على قاعدة منضاعة النقطة في جسم حيث اذا دبر مستقيم واصرا بين دائرة ومحيطها ما السطح او نقول جسم محيطه دائرة اي قاعدة سطح مستدير يرتفع من دائرة النقطة في جسم حيث اذا اذرا كما ستعرف في تعريف السطح المستدير وقد يمكن ان يقال فيه ايضا ما يحدث في نوعهم دوران مثل قائم الزاوية مثبت على ضلوعه فيكون جميع الجوانب احزان عن سطح المخروط والاسطوانة المستديرين وقد يسمى بسوم آخرتها الذي يكون وضعه ان يقال ان خطوطه فرض عليا بعضها لبعض ومنها الذي اذا وضع على خط مستقيم كبق انقطاعا بغيره ويمكن ان يسمى ايضا بانه سطح ينقطع اجزائه اجزائه بعضها على بعضها جميع الاوضاع وما عند المنهضة السطوح ان امكن ان يقطع سطح مستوي بحيث يكون الفضل دائرة امام جميع الجهات كسطح الكرة والارض وبعض كسطح الاسطوانة والمخروط المستديرين سطح مستدير والاشجينة وقد عرف المستدير بما يختص به سطح الكروي كما قبله ما يوجد في جهة نقطة بناء في الخطوط المستقيمة الخارجة منها البرهان والجسم الناعم فله سطح انيق بالجسم كسطح المسطح والمسطح ولما التزم رصا له يخصص الموق بالنعلم خصصا في التعريف بالمقدار لا قراج

\*



فابننا بن انما هو في الاضافة الحقيقية وسائر المعول لا شك ان ههنا ثلثة امور  
 الزاوية ثم السطح ثم اضافة الالجسم فان اعتبرنا مع الاضافة فهما مضافان  
 مشهوران يجوز حمل احدهما على الآخر والاولى بكونها مضافا مشهورا  
 ولا حقيقيا على ما حقه بعض المحققين ولما ايتى في هذا الشرح في المعنى كما ابر  
 اليه الشرح بذكر المثال في ثلثة اقسام بالحقبة ثم اعلم ان السطح يسمى بهذه  
 المتبادر بذكر الزاوية على ما قالوا هو ان اشياء اخرى انما يكون عند انقطاع  
 امتدادها الاخذ في جهة ما واتجاه الواحد من امتداداته فجهة من حيث هو  
 واحد يقتضي بقاء اليا في ولما كان الجسم ذا امتدادات ثلثة في السطح ذا امتدادين  
 كان اتجاها للجسم في الامتدادان وهو السطح واتجاه السطح على امتداد  
 واحد وهو الخط فذو امتداد واحد في جهة من جهة الامتداد له اصل واحد هو النقطة  
 وفيه ان هذا يقتضي ان يكون الامتدادان للذات في السطح هما الباقيان في الجسم وليس  
 كذلك عند اتجاها في جهة بغير امتداد سائر في جهتين اخريين اللهم ان يقال ان  
 ذكر الكلام صدر عنهم ثم قيل انهم المراد بالزاوية المسطحة انما هي جهة ما لان  
 البحث في هذا الكتاب من ان الجهة هي مجموع سطوح محبطة بالجسم من  
 غير ايجادها عند نقطة او سطحيين كذلك او سطحي واحد وهو المستدير ان  
 جهة عند الجسم عند نقطة من جهة ما كما ذكرنا اختلافا مستفاد في قوله  
 منحرفا السطح وفيه انه لا يتخلو من ان المراد منه اما الاتحاد كما يدل عليه

عليه ما قاله ابن النخس فقلنا عن اقليدس ان اطراف الخطين آه فلا يتقسم على آه  
 يلزم ان تكون لآه اربعة من الثمانية والمنفردة لان الحدايها وانما هي اكثر واما محل  
 الاخذ اب كما فسر به البعض في قوله من ان نقطة فلا يتقسم به الاخطان في انفسا  
 من لا يتقسم الزاوية او سطح فاعتناه من السطح آه وليس كذلك ويمكن ان يقال  
 المراد هو الاخير من الاخير ولا يخفى ان الزاوية المسطحة السطح بل بعضها منه  
 فيما يلي نقطة التلاص كما يشهد به ما قال اقليدس ان من المتحد من السطح الواقع  
 بين الخطين يتصلان على نقطة من ان يتحد على عدم انقسام الاخطان ولا  
 يخفى ان لم يقبل الزاوية والنقطة من وكذا لزوم الكبرية للحد فيكون ان يكون هو  
 الاخر في الاخطان لا على السمات فله عند ثلثة اخطان فيه اثارة ان الزاوية  
 وليست هي السطح المتحد على الاطلاق بل ما يليه نقطة التلاص وفي قوله اي متحد  
 للسطح اليه لثارة اليه قوله المتحد من قال البعض معناه هو ان يوجد في نقطة  
 معنه هي فاصل مشترك بينهما او نقول بوجود شيئين نقطة لا يكون على طرفيها نقطة يكون  
 ان يجرى التلاص في سائر وفيه هذا وذكرنا ان السطح عند ثلثة  
 فوسن من دبرين متساويين عند الخط واحد بخلاف ما اذا اتحد  
 عند خطان متساويين فلا يتحد السطح عند في اصله فلو سوا كان آه وكذا  
 كما لا يخفى من يذكر السطح كونه غير المستقيم او غير محبطين كذا المستقيم  
 ومن قال ان السطح احاط به خطان بلنفسها ان عند نقطة من غير ان يتحد اخطا

واكثر من ثلثة  
 على السطح الواقع من  
 فخطين دائرة عند خط  
 واحد لانه لا يمكن للخطين  
 ان يكونا متساويين  
 بالثبوت في غير ذلك







بان الوضع من السهولة لخاصة الخ بسببه بعض اجزائه الى بعض ورقه **الفتح**  
 بان الوضع لا بد فيه من قيد كثر اقله هو سببه الاجزاء الى الامور في جهة واعترض  
 الامام بان الكيف لا يتوقف تصور على تصور غيره وهذه الهيئة يتوقف تصور  
 على تصور السطح والاضلاع فكيف يكون كيفا واعبار القيد الاخر ثم بذكر الوضع <sup>في الامور</sup>  
 هو المعنى المتضمن في عينه وفيه ان من الكيف ما قد يكون في تصور غيره وان لم  
 يتوقف على كمال الاستقامة والاشياء والادوات والقوى والشهوه وغيرها مما هو  
 به فيمكن ان يكون هذه هي هذه ثم التكاليف في الاول من الكيف وقوله من جهة  
 احاطة احراز في نحو السواد والبياض العارضين للمقدار المحاط بمجد واحد  
 واكثر من الثاني من الوضع وهو احراز في الاوضاع الخاصة لهذه المقادير لانه  
 تكرر لجهة المقادير ولا يتوهم اختصاص كانه صريح بذكر كبري الشكل العارض للاجسام  
 ولا يتوهم اختصاص صريحا لاول نظر اللفظ او الثاني نظر اللفظ في صاحب الفهم في  
 بعض غير لانه الشكل هو الهيئة احاطة للحد والحد هو ما يحيط به من جهة احاطة  
 حد فالوجه الذي لا ينفك عن الماد بالاحاطة بهتها بالاحاطة التامة اخرج الهيئة في  
 صلا للثلاث باعتبار احاطة الخطين المتلاقيين على نقطة اذ لا يطلق عليه الشكل مطلقا  
 بل باعتبار احاطة الخطوط الثلاث فيكون كاشا المكعب وهو جسم يحيط به ستة سطوح  
 ذات الربعة اضلاع متواز في مساووية فائت الزوايا ولو مثل يتصف الكره والدا  
 برة ايضا اشعار بان الماد من الخطوط هو ما قوف الواحد كان اولى وقد مثل



مثل ما بين احدهما الشكل العارض للسطوح والاخر للاجسام فلو من ان الشكل  
 قال بعض الافاضل من المناظرين الشكل هو الهيئة احاطة به حد او حدود من  
 جهة الاحاطة كانه قريبا الى ان المراد من هذا التعريف انما عارضه على قوله لا يتوقف  
 ظاهره بل لعدم صدق تعريف اصله كذا ذكره الامام في وجهه الذي لا يتوقف على بعض  
 من الامور ان التعريف للشكل يشترط في قوله اقله من عينية الدائرة شكل سطح كذا ذكرنا  
 والاشكال المستقيمة الاضلاع التي كذا وكذا فلا وجه للترديد في **ب** وقال لا يبق  
 المتعارفة دون غيره لانه لا يتصور في الدائرة القيد والمصنف اجملة وتعريفه مع ظهور  
 الكونفا اعتره فكيف يكون تعريفه او كما ذكره اقله من هذا ولو لم فانه خبير بان  
 مراده انه اوله من على تقدير كونه تعريفه للشكل ما كان في الاول ثم القيد ما حكم به في هذا  
 انما ان ظاهره لانه قبل المراد به هيئة احاطة به حد او حدود من حيث هو محاط  
 ولهذا وكيفية الشكل مشروطة في المعنى الاول بحيث اعترضه في تعريفه هذا التعريف  
 ولم يحمله على ما جعله فيكون مقصودا قليلا ما فهمه وان كان القيد خلاف  
 ذكره وقد يطلق الشكل على الهيئة المشكلا كما يطلق الزاوية على مقدار الزاوية  
 هو الشكل الذي لا يتغير في السطح المستوي فينديه لئلا يتغير بالمكعب والشكل  
 المساوي الاضلاع القائم الزوايا من خطوط مستديرة كما في الكره او متخلطة كما  
 في الاطراف المستديرة فيجب التفيد في قبة <sup>في</sup> البوارق ايضا مما اورد وهو المصنف  
 كنه ترك التعريف فيها كما فعله اقله من انقضاء بذكر في الاول فلو لم يكون بيان

ان بعض البعض كغيره في  
 اعراضه على اقله من

بل على







الحان كان اجماع دو المنفرجان اب او با انعكس وذكر ما اردناه في قولنا انما قال  
 الاسناد رجاء الله في الحق في هذا القسم على اثنين احدهما ما شكلنا به في ما يكتسب  
 من انما منقلا بين بعض نكته وانما انحصرت في انما لان بجاستهما انما منقلا بلان  
 او منقلا بيان على طرف واحد الضلعين المتوازيين وانما منقلا بيان على طرف  
 احد الضلعين الغير المتوازيين وانما انما يلحق ونقصه لبيان ضلع اب  
 ج وفي منحرف اد متوازيين وزاوية ا ج حاد بين مختلفين على طرف ضلعي  
 ا ج وب منفرجين كذا كذا على طرف ضلعي ج د او با انعكس ونقصه ضلعي ج د الا ان  
 فنقول ولنا وزاوية اب د ب د تكون في مستبدا بين بلزم زاوية الحادة  
 والمنفرجة هذا خلق فاذن انحصرت في الغيبين الباقيين وذكر ما اردناه وهذه صورة  
 ا وهو الذي نساو وضلعاه فقط بشراية جسد بعلف ضلعاه بلم اب فبين والثاني  
 بلم القاعدة فيما بينهما وان كان من ثلثة ان يصح خلافة اية مما من انما ضلع منها آخره  
 كنه لم يقع ثم هو قطع النقط على الزاوية على اثنين احدهما ما يكون فاعدهما طول من كل  
 واحد من الساقين يمتد والنقطة يكون فاعدهما اقص من كل واحد منها هكذا كما ينبغي على  
 سبيل التداخل بين الاقسام وجه المصرفة انما ان اطول الساقين معا واما واه لهما حال  
 بالنظر في اورد وهو المعروف من اول الاورد ومفصلة من الخامسة عشر من الاشكال و  
 السواة لاحدهما نوجي ساو الكلا هذا خلق في اورد باعتبار الزاوية ا ه وجه الخط في القسم  
 الاول ظاهر واما في هذه القسم فيظهر ما بين في الثاني والثالث من اول الاصول وهو

وهو المعروف من الاشكال من ساو الزاوية ابا الثلث من الغائبين وانما  
 الممكنة الوقوع لبعده فيدها ب امان الاقسام العقلية شعاعا حاصلة من ضرب  
 الثلث الاول والثالث الاخر لكن يكون وتر القائمة والمنفرجة والثلث لظول الا  
 هضلاع القائمة الزاوية وشاوي الاضلاع فلان المنفرجة الزاوية لا فضائله الى  
 بطلان السواة هذا خلق فاختصر الممكنة الوقوع في السبعة المذكورة في قولنا انما بين  
 اساقين القائمة الزاوية في الاكساذ في الحق في هذين الساقين القائمة يكون بين الساقين  
 فبين وذكر في قاعدة انما لو كانت على طرف من القاعدة بلزم اطول احد الساقين من  
 الاخر مما مر هذا خلق وان شئت قلت بلزم وجود قائمين في مثل بان كلاهما في  
 وهو المعروف من اول الاصول والسواة من الاشكال هذا خلق ثم في هذا الاشكال  
 يكون القاعدة اطول الاضلاع كما مر في السواة الساقين المنفرجة الزاوية قال  
 الاسناد في هذه القاعدة في الحق في هذين الساقين القائمة كما مر في اطول الساقين منه وفي  
 قوله اقص منهما في كل منهما قال الاسناد في هذه القاعدة في الحق في هذين الساقين القائمة كما مر في اطول الساقين  
 معا وجه المصرفة وفيما بعده ظاهر في قولنا هو الشكل ولا يشك في سطح كروي بخط  
 مستدير فاذن ما قد كثر في قولنا في سطح واحد فيدها ب امان الاقسام العقلية شعاعا حاصلة من ضرب  
 الصفة في سطحين متوازيين المراد من السطح هو المستوي كما اصطلح عليه  
 صاحب التحرير في آخر عبارة كتابه للطلاب في علمه القائمة بلك الصفة في سطح  
 الاسطوانة المستديرة فالقول بان تعقيد السطح بالمنقلا لازم من اعين



المستقيمة الخطوط ليس مستقيمة بهذا ولما المتوازن بين السطحين المستويين  
 الى الان لا يلاحظ وان اخرجت في الجوانب كذا وكذا في غير المستقيمة والمستوية  
 منها متوازنة اذا لم يختلف الابعاد بينهما اصلا كما سطوح الكبريت المستقيمة  
 على مركزها والدياليم موزعة عليها وعلى قطبيها باعبارها في محيطها ان لم يكن  
 ممتد هو الاحاطة السابعة بخلاف قولهم لا يحيط خطان مستقيمان بـ سطح  
 فلامنا قال في ضرب احد المعطارين من ضرب الخطوط الخطوط هو ان يتوهم الاول  
 قائما على احد طرفي الثانية ثم يتوهم حركته عليه لانه يصير قائما على طرفه الاخر كما  
 كان في الاول في متوازن الاضلاع بالمراد من الاضلاع هو الاربع ولا يتنقص  
 بل كل سطح متوازن الاضلاع الثلاث على الاربع كماله الاربع والمستطيل وكذا الحال  
 في ذكر الاصطلاح اليقيني فواهم فيبدأ لا بد منه ان يدور في تنقص بالمعين والتجربة  
 وقال بعض المدققين من تلامذته ان الخطوط المحيطة بالسطح الاصطلاح  
 عبارة عن خطين محيطين باحد زوايا سطح قائم الزوايا فيخرج اذكر هذا العبد  
 قال الكسائي انه في جوابه نعم لكن الظاهر انه لم يقصد ذكر يد يد فترضة لقوله  
 الاضلاع محيطين مع انه اولى لعدم التوضيح كما لا يخفى بل رضى ان ذكره على كماله  
 كثر من الناس من ان ضرب الخطوط في الخط متوازن الاضلاع مطلقا وان لم يكن  
 ذكر الاضلاع او لم يرض ان يبين كلامه على اصطلاح لم يسبق منه ان رده فاد  
 في الخطين ليس صحيح قطع النظر عن ذكر الظاهر ان كلام بعض المدققين

فيهم

المدققين انما يحسن ان لو قيل ان سطح ضرب احد المعطارين في الآخر سطح يقال له ضرب  
 المحيطان به وانت بان هذا في ذكر الاصطلاح لم تذكر الخطين وسطح احدهما  
 في الآخر لم تذكر السطحين محيطين بالآخر والآخر محيطا بغير احد السطحين  
 الآخر وعرفه سطح متوازن الاضلاع او لم يرض بهذين الكمالين والتعلق بمن  
 بوصف بالند في غير ذلك لا يفي في ذلك بان يفرض بين شبر النقطتين  
 ان ومن الناحية في علمه لا بد منه برهان على كونه خطا مستقيما لجواز ان يكون  
 للخطوط الحاصلة في هذا الطريق كمالا من جهة الاضلاع بحيث لا بد من ذلك فلا يفتقر به  
 حينئذ وان اراد به مجرد التحديد كما هو الظاهر انه لا يقيد البقيين حيث يطالب به  
 ثم يفرض نقطتين في سطح فلو ان فرضهما شيئا كما ذكر في الخط كافي في ذلك  
 ولا حاجة الى الفصل الاول ليعين كمال الخط لان هذا السمت يبين بدون ذكر الفرض  
 ضرورة انه كماله في الخط فافقنا اذ لم يوافقنا ولا يخفى على المتصفح ان جميع كون النقطتين  
 على كمال الخط انما يقرر عليه النظر عند استعمال المبدأ على ما قاله في الفوق هو انهم  
 هذا النقطتين على كمال النقطتين فيجوز ان تراه قال الاما هذا كلام غير محقق لانه  
 نهاية الخط فيكون محتاجة اليه فيكون يكون على كماله لا مستحق الدور وقال  
 الشيخ وما يدل ان النقطتين يحركها بفعل الخط ثم الخط السطح ثم السطح  
 فهو للتفريق والتفريق والتحيد الا يدرك ان النقطتين اذا فرضت حركته فقد  
 فرض لها ما يحركها فهو مقدار ما خط او سطح فكيف يكون ذلك حركتها و



بالجمله ما يقال هذا امر غير محتمل لا يخفى في قوله فيصل بين بين النقطتين بخط  
 مستقيم ولا ينفصلان الا في نقطة واحدة بل انفس المنطق على سطح مستوي اذا اثبت  
 احد طرفيها وحرك الاخر حصلت الدائرة ايضاً فيكون في مركزها دائرة  
 اردناها قال الامام لا بد في من اقامة البرهان على مكان بعينه في طرفه  
 حركة طرفه الاخر وانفسهم لا يبعد التحديق في الحقايق بسبب تخيل  
 ولو انهم في غيب الخفايا لم يجره اربوا كثر في كونه محققاً ثابتاً بالفعل موضع جواره  
 او اجازته فالحجج انما بالفتح من جزاء المكان واما بالنسبة من اجزائه والمال  
 واحد قال في جري جزئ الموضوع اجوزة جواز اسكنه وشرط عنه واجزائه  
 وخلفه ونقطته في كلامه صحتها من المطابقة لا يخفى فلذلك حمله على الا  
 ولا على ان المثل على المبدأ ارتكاب الزيادة على الاصل من غير حاجة فيكون  
 بسانة قبل هذا الاصل سبقت مما مر في حدود اذ لو كان قائماً ما اصفوه  
 قائمه كانت الاولى حادة والآخر منفرجة اذ لا تقع الاما من اصف من  
 قائمه وبالمفرجة الاما من اكبر من سبقت على ما سبق بهما في وقته ان صحتها  
 قد سلف من خواص الحادة والمنفرجة يتوقف على ثبوت هذا الاصل فكيف  
 يمكن استقاراة من قولنا في ابج اب د والنسبة بين ما مر  
 من تغير الغائبين قوله اذا اطيعنا وذكره في هنا كجنت فلا صاحب  
 التبرير فاصوله الموضوع ان كل واحد من النقطة والخط المستقيم

المستقيم والسطح المستوي ينطبقان على مثل قوله والا فليقع اب مثل خط مستقيم  
 عليه قوله دنج الحلا اعظم من دنج الجرا ان ثبت قلت ودسط الحلا اعظم من  
 دسط الجرا وكذا اعظم من دسط المساوية لسطح اذا المساوية لا اعظم  
 بلزم اعظمه كنج الجرا من دنج الحلا هذا خلق المساوية له دنج اذا المساوية  
 لا اعظم من شئ اعظم من ذكر النج في احد المساوية اعظم من الاخر وهكذا  
 يتبين ان الجرا اعظم من دسط المساوية له دنج الحلا ان يقال دنج المساوية  
 كنج الحلا اعظم من دنج الجرا كما مر بعينه قوله ولبا وبع وكذا  
 هج وفكر علم ان الخطوط الخارجة من مركز الدائرة المحيطة مساوية قوله  
~~مساوية~~ فساوية وحفظاه دنج هج الحلا والجرا هذا خلق المساوية له دنج  
 ان محيط الدائرة كلما كان اقرب الى المركز كان انحدايه اكثر فحينئذ بلزم اختلاف  
 النوس بين من الدائرة واحد هذا خلق قوله وكذا ارفع بعضه داخل وبعضه  
 خارجا هكذا وكذا ان وقع بعضه منطبقا وبعضه خارجا او داخلا ولما كان  
 هذا الاحتمال ظاهر الانقضاء بعينه في النهم بغير ضلله قوله فاذا انطبق ابج  
 على ا دج ظهر ما وبما الزوايا الاربعة اه لا يذهب على كراته ظهر مساواة اثنين  
 من الاربعة لا يتبين من ا واما واه كل من اثنين للاخر فيظهر بقية ملاحظة  
 انطباق الاخرين بل بان تطبق نقطة اعلى خطه ج وهو خط على ان لا يترك







مدرسة الصلوة  
بازار كهنه  
شماره ۱۰

ب  
ک  
نق  
از  
ان  
باید  
صف  
عین  
ای که  
فاد  
هر  
وا  
الا  
الود  
الو  
فا

